المستخلص

أن البحث المستمر في النظام الفيدرالي العراقي أمراً بالغ الأهمية في السياسة العراقية، لاسيما لما بعد العام ٢٠١٤ لوجود متغيرات فاعلة وكثيرة تضع النظام السياسي العراقي عند مفترق طرق، وذلك بسبب تفاقم نقاط الخلاف بين الطرفين، وأن مجمل هذه الخلافات أرتبط بشكل أو بأخر في الحرب على (داعش) الارهابي الذي أدى الى تفاقم الإشكاليات (السياسية والاقتصادية) لينتج عنه اختلال في العلاقة.

بعد مرور نحو عشرين عاماً على تغيير النظام في العراق وما يكتنفه من إشكالات موضوعية، إذ يشكل النظام الفيدرالي العراقي حالة فريدة تم تقريرها على عجالة من الزمن، جعلها تختلف عن الأنظمة الفيدرالية المتبعة في العالم؛ وسبب ذلك أن المكونات العراقية تختلف انتماءاتها، وتنقسم إلى تقسيمات فرعية أخرى يصعب معها تحديد هويتها الفرعية بصورة جلية سواء أكانت هذه الهوية قومية أم مذهبية.

أن دور الدستور العراقي في معادلة هذه العلاقة هو الدور الأساسي، وأن الحكومة المركزية هي التي تخلق معادلة طردية بين تعزيز مكانتها، وبدرورها تصنع استقرار (جيو– سياسي، جيو– أمني)، فكلما ينجح العراق في استكمال بناء قوته الداخلية وتعزيز بنيانه السياسي؛ كان ذلك أدعى الى ثبات معادلة الواقع الفيدرالي في العراق عند نقطة الاستقرار والعكس صحيح، وإن النظام الفيدرالي في العراقي، الهدف منه ضمان توحيد المكونات المختلفة ضمن دولة واحدة تمثلهم جميعاً،

ومثالاً على ما سبق، تمتعت المنطقة في شمال العراق (إقليم كردستان العراق) بعد العام (٢٠٠٣)، بواقع دستوري جديد ورد في نص المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت للحكومة الانتقالية لعام (٢٠٠٤)، وبعدها المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ لعام (٢٠٠٥)، وبسبب جدلية صياغاته؛ ظهرت إشكالية عدم الاتفاق ما بين الحكومة المركزية والإقليم، ولاسيما المطالبات المتواصلة بضم كركوك والمناطق المجاورة على طول الحدود الادارية للإقليم، والتي تضم كل التلال الطبيعية الممتدة من محافظة نينوى ونزولاً إلى محافظة واسط، فقد سعت الحكومات المتعاقبة في بغداد إلى احتواء الأكراد تمهيداً لدمجهم في منظومة

الدولة العراقية سياسياً واجتماعياً، وإنهاء حالة الصراع التي وسمت العلاقة بين الكرد والدولة العراقية منذُ تأسيسها الحديث، لكن انعدام الثقة واستمرار إشكالية فهم النصوص الدستورية وازدواجية التفسير، قد انتجت أزمة جديدة عرفت بأزمة المناطق المتنازع عليها، في حين مثلت أزمة اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لثلث مساحة العراق عام (٢٠١٤)، أحد المبررات الأمنية التي تبنتها القيادة الكردية في تأكيد حقها في إعلان استقلالها وتقرير مصيرها عبر إجراء استفتاء عام، الأمر الذي رفضته الحكومة العراقية وتنفيذها خطة استعادة هذه المناطق من خلال عمليات فرض القانون، لتتحول الإشكاليات الأمنية والسياسية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تتعلق بتوزيع الثروات الطبيعية، كل هذا كان محوراً للدراسة، وعلى وفق الدستور العراقي الدائم في (٢٠٠٥) وما يتطلبه النظام الفيدرالي في تحليل الإشكاليات القائمة ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، وما هي دستورية القرارات، التي اتخذتها حكومة الإقليم.